

"إيكونوميكس": الأزمة الاقتصادية في مصر تزداد سوءا



الاثنين 29 يناير 2024 12:56 م

توقعت مؤسسة كاييتال إيكونوميكس البحثية أن يبقي البنك المركزي المصري أسعار الفائدة دون تغيير في اجتماعه المقبل الخميس القادم ما لم يتم الإعلان عن اتفاق جديد مع صندوق النقد الدولي يرفع قيمة التمويل تزامنا مع خفض لقيمة الجنيه.

وقالت "كاييتال إيكونوميكس" في تقرير لها إنه بعد زيارة مسؤولين في صندوق النقد الدولي لمصر خلال الأسبوع الفائت لمناقشة حزمة تمويل جديدة، ورغم عدم الإعلان عن تفاصيل، فإن الزخم يتزايد سريعا وثمة احتمال بأن يتم الكشف عن اتفاق جديد مع الصندوق تزامنا مع خفض لقيمة الجنيه أمام الدولار في وقت قريب من اجتماع لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي.

وأضافت أن الأزمة الاقتصادية تزداد سوءا في مصر بمرور الوقت، إذ تؤدي الاضطرابات المستمرة للملاحقة في قناة السويس إلى مفاقمة نقص النقد الأجنبي وزيادة حاجة مصر إلى اتفاق مع الصندوق.

وأضافت "جميع المؤشرات تشير إلى قرب التوصل إلى اتفاق جديد وأوسع لتسهيل الصندوق الممدد عقب اجتماعات رفيعة المستوى في واشنطن والقاهرة".

وقالت إن التكهّنات تشير إلى أن الصفقة الجديدة سيتراوح حجمها بين ثمانية و12 مليار دولار مقارنة مع الاتفاق الأصلي البالغة قيمته 3.9 مليار دولار، مضيفة أن زيادة حجم الاتفاق تعني إبرام شروط أكثر صرامة حول نفس الركائز الثلاثة لاتفاق مصر مع الصندوق وهي الحد من حضور الدولة والجيش في الاقتصاد والاستمرار في ضبط الأوضاع المالية والثالث هو سعر صرف الجنيه.

وأشارت "كاييتال" إلى أن الجنيه ينزلق سريعا في السوق الموازية إذ بلغ مستوى قياسيا منخفضا عند 65.5 جنيه للدولار أي بخصم 53% عن السعر الرسمي، نقلا عن "وكالة أنباء العالم العربي".

وقالت كاييتال "من الواضح أن أمرا ما يجب أن يحدث قريبا وفي ظل الاجتماعات في واشنطن مؤخرا وفي القاهرة الأسبوع الماضي، فإن اجتماع السياسة النقدية للبنك المركزي المصري المقبل قد يكون بالغ الأهمية".

وأضافت أن الإعلان عن برنامج تسهيل الصندوق الممدد الأصلي لمصر في السابع والعشرين من أكتوبر تشرين الأول 2022 جاء في وقت مبكر قبل أن يعلن البنك المركزي في وقت لاحق خلال اليوم عن خفض قيمة الجنيه وزيادة أسعار الفائدة مشيرة إلى إمكانية حدوث أمر مماثل هذه المرة أيضا.

لكنها قالت إنه نظرا لأن توقيت الإعلان عن الاتفاق الجديد غير محدد، فإنها لا تتوقع أي تغيير في أسعار الفائدة الخميس المقبل.

وأضافت "كاييتال إيكونوميكس" أنه إذا تم الإعلان عن اتفاق على مستوى الخبراء مع الصندوق، فإنها تعتقد أن البنك المركزي سيتحرك سريعا ويخفض قيمة الجنيه بشكل مبدئي 23% إلى 40 جنيها للدولار قبل السماح بتعويم حر مشيرة إلى أن هذا القرار قد يتزامن مع زيادة حادة لأسعار الفائدة بما لا يقل عن 300 نقطة أساس إلى 22.25%.

وأبقى البنك المركزي المصري الشهر الماضي على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة عند مستوى 19.25% و20.25% على الترتيب.